

دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة: دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات

The Role of Digital Economy in Achieving Quality of Life: A Comparative Study between Algeria and the UAE

تنيو كنزة¹، د. دهان محمد²

¹ جامعة قسنطينة 2، الجزائر، kenza.teniou@univ-constantine2.dz

² جامعة قسنطينة 2، الجزائر، mohammed.dehane@univ-constantine2.dz

تاريخ الاستلام: 2019/03/15

تاريخ القبول: 2019/04/20

تاريخ النشر: 2019/08/26

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة كمفهوم جديد للوصول إلى التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقديم مختلف المفاهيم المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، خصائصه ومختلف مؤشرات، بالإضافة للتطرق إلى مفهوم جودة الحياة الذي يركز على الانسان كمحور للتنمية الشاملة باعتبار أن التنمية ليست فقط تنمية اقتصادية وإنما هي تنمية اجتماعية وذاتية للأفراد دون اهمال الجانب البيئي هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحديد مؤشرات جودة الحياة من جودة العمل والامن الشخصي والسكن والصحة وغيرها من البنية التحتية الضرورية للارتفاع بجودة حياة الانسان، وفي الأخير تبيان دور التحول نحو الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة المرغوب فيها وهذا من خلال التطرق لتجربة الامارات العربية المتحدة ومقارنتها بالجزائر.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الرقمي، جودة الحياة، التنمية المستدامة.

تصنيفات JEL: Q01، I31، C43

Abstract:

The aim of this study is to highlight the role of the digital economy in achieving quality of life as a new concept, by presenting different concepts of the digital economy and quality of life, considering that development is not only economic development, but social and self-

المؤلف المرسل: تنيو كنزة، الإيميل: kenza.teniou@univ-constantine2.dz

development of individuals without ignoring this environmental aspect, others determine the quality of life indicators from quality of work and security, housing, health. Finally, the role of the digital economy in achieving the quality of life by comparing the experience of the UAE with Algeria.

Keywords: digital economy; quality of life; sustainable development.

Jel Classification Codes: C43, I31, Q01.

1. مقدمة

بعد تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة من أهم الأهداف التي تسعى لتحقيقها كل دول العالم، ويعتبر الطرح الجديد للتنمية باعتبار الانسان محور وأساس أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية، من خلال تحسين مستوى جودة الحياة في طليعة اهتمام البشر لما يعكس بشكل إيجابي على حياة الانسان النفسية والصحية وبالتالي قدراته على النهوض بالمجتمع وقيادة أي استراتيجية للتنمية تتبناها أي دولة، أي أن توفر الموارد البشرية التي تتمتع بمستوى حياة مرتفع في نواحي الصحة والتعليم والامن وغيرها يؤدي الي تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن هنا جاء الاهتمام وسعي الدول إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق معدلات ومؤشرات مرتفعة في الرفاهية والازدهار بما يعزز مستوى التنافسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويقوم النموذج الجديد للتنمية على أساس أن التنمية هي عملية شاملة ومتداخلة لا تتحقق إلا في ظل الاهتمام بجوانب متعددة في حياة الانسان، وبالتالي في الوقت الحالي تتعدى التنمية مجرد المفهوم المادي المرتبط بتحسين دخل وظروف عمل الفرد إلى الاهتمام بتحسين جودة الحياة كأساس تقوم عليه أي تنمية، وقد عزز هذا المفهوم البرنامج الانمائي للأمم المتحدة من خلال اصداره للتقارير السنوية حول التنمية البشرية، بالإضافة إلى مجهودات الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الموضوعة للتنمية المستدامة والتي في مجملها تسعى لتحسين معيشة الأفراد من خلال القضاء على الفقر والجوع، وتوفير المياه النظيفة الصحية وغيرها من الأهداف التي ترسخ قيمة تحسين جودة حياة الانسان.

وفي ظل الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم، أصبح التحول إلى الاقتصاد الرقمي واحد من أهم

السبل لتحسين جودة حياة الأفراد والارتقاء بهم إلى أعلى مستويات، وفي هذا الخصوص وبأخذ النموذج الاماراتي كنموذج ناجح في التحول الرقمي والذي ساهم بدرجة كبيرة في تمكين الأفراد من الوصول إلى مستويات معيشة جد مرتفعة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن رحلة الامارات التكنولوجية بدأت في عام 1999 بإعلانها عن استراتيجيتها الأولى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي أعقبها إطلاق مدينة دبي للإنترنت، حكومة دبي الإلكترونية، حكومة دبي الذكية، وفي عام 2014 مبادرة دبي الذكية. واليوم تتمتع الامارات العربية المتحدة بأحد أعلى مستويات اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة، مما جعلها تحقق الريادة في جودة الحياة والتي تضاهي بها الدول المتقدمة في العالم. أما الجزائر فتحاول مؤخرًا التحول نحو الاقتصاد الرقمي من خلال إطلاق مشروع الجزائر الالكترونية، والاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبالرغم من المجهودات المبذولة إلى أن الجزائر لاتزال متأخرة عن التحول الرقمي المطلوب. وبالاعتماد على العرض السابق نتوصل إلى طرح الإشكالية التالية: كيف يساهم التحول إلى الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة في كل من الامارات والجزائر؟

- 1.1. أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولتها الاجابة على الاشكالية المطروحة، وفي تسليط الضوء على مفهوم جودة الحياة كنموذج جديد للتنمية، بالإضافة إلى تبيان الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي في تحقيق الأبعاد الاجتماعية والبيئة وتحسين جودة حياة الانسان بجميع نواحيها النفسية والصحية والاجتماعية.
- 2.1. أهداف الدراسة:** تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ✓ تحديد مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي، وتقييم وضع الإمارات والجزائر بالنسبة لها؛
- ✓ تقييم التقدم المحرز للإمارات والجزائر في المؤشرات المختلفة التي تقيس جودة الحياة؛
- ✓ تحديد دور التحول نحو الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة بتسليط الضوء على النموذج الإماراتي الناجح.

- 3.1. منهج الدراسة:** لتحقيق أغراض الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تقديم مختلف المفاهيم حول كل من الاقتصاد وجودة الحياة، والمنهج التحليلي من خلال التطرق لمختلف المؤشرات المتعلقة بكلًا من الاقتصاد الرقمي وجودة الحياة، وفي تبيان دور وعلاقة الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة،

بالإضافة إلى المقارنة بين الامارات كدولة ناجحة في التحول الرقمي، والجزائر كدولة تسعى للتحول الرقمي.

2. مفاهيم عامة حول الاقتصاد الرقمي:

1.2. تعريف الاقتصاد الرقمي Digital Economy: يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل

والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والاتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما. وتلعب تكنولوجيا المعلومات دورا استراتيجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية (نجار، 2007، ص.30). ويشير الاقتصاد الرقمي إلى مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية التي تشمل استخدام المعلومات والمعارف الرقمية كعامل رئيسي للإنتاج، وشبكات المعلومات الحديثة كمكان نشاط مهم، والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها محركا هاما لنمو الإنتاجية وتحسين الهيكل الاقتصادي. ويشهد الاقتصاد الرقمي نموا مرتفعا، وابتكارا سريعا، وتطبيقا واسعا على القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهو محرك متزايد الأهمية للنمو الاقتصادي العالمي ويلعب دورا هاما في تسريع التنمية الاقتصادية، وتعزيز الإنتاجية، وتحقيق نمو شامل ومستدام (G20, 2016).

2.2. خصائص الاقتصاد الرقمي: تتمثل في: (نجار، 2007، ص.ص.12-13)

➤ **سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات:** يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة. ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الاقتصاد مثال شبكات الكهرباء وشبكات وغيرها...

➤ **المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي:** يشمل الاقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات. وهي تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص والموارد الاقتصادية والقطاعات الاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي.

➤ **مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:** تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية. وتؤثر الأنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

2.2 متطلبات الاقتصاد الرقمي: يستند نجاح التحول الرقمي الى توفر العديد من المتطلبات الأساسية، ويمكن تلخيص الدعائم الأساسية للتحول فيما يلي (بوراس، 2018/2017، ص.ص. 24:28).

➤ **التعليم:** يعتبر التعليم الدعامة الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث أن الهدف الأساسي من التعليم هو تنمية رأس المال البشري القادر على انتاج المعرفة واستخدامها فالأفراد المتعلمون يعتبرون عنصر أساسي في انتاج المعرفة وتبادلها ونشرها واستخدامها بفعالية أكثر، فلا يمكن لأية دولة كنت أن تتوجه إلى الاقتصاد المعرفي دون أن تمتلك رأس مال بشري المؤهل.

➤ **الابداع والابتكار:** تعتمد الدول المتقدمة ومنظمتها على الابداع والابتكار والتطوير للمحافظة على مكانتها واستمرارها في عالم متغير تشتد فيه المنافسة، ومن الممكن انطلاقا من الابداع الوصول إلى ابتكارات جديدة تؤدي إلى إدخال تكنولوجيات ومنتجات جديدة، والتي تؤدي إلى تحقيق التحول الرقمي وتحقيق النجاح الاقتصادي.

➤ **النظام الاقتصادي والمؤسسي:** إن التكيف مع التغيرات العالمية لم يعد يقتصر على القطاع الخاص فحسب، بل كذلك مؤسسات الدولة عبر تطوير النظم والخدمات وتحديث البنى التشريعية الداعمة للتحول الرقمي.

➤ **البنية التحتية:** إن امتلاك بنية أساسية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من شأنه أن يساعد في رفع سرعة وكفاءة تبادل المعلومات بين الدول، وفي سد الفجوات بالنسبة لاكتساب المعرفة وانتاجها وتبادلها وتطبيقها.

3. الاطار المفاهيمي لجودة الحياة :

1.3 تعريف جودة الحياة Quality of Life: تنبع جودة الحياة من شعور الفرد بالرضا والسعادة الناتجة عن اشباع حاجاته الأساسية، والارتياح الناتج عن رضاه لكل ما يتم توفيره في مجالات الصحة والتعليم

والمجتمع، وبالتالي فجودة الحياة تعني وصول الانسان لمستوى الرفاهية المطلوب.

وتتضمن جودة الحياة الاستمتاع بالظروف المادية، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، والحياة العاطفية الايجابية إلى جانب الصحة الجسمية الايجابية، واحساسه بمعنى السعادة وصولاً إلى عيش حياة متوافقة بين جوهر الانسان والقيم السائدة في المجتمع (منسي وكاظم، 2006، ص.65)

ويساهم العمل في التركيز على أهمية جودة الحياة لدى المجتمعات العربية وغيرها، وأهميتها في معايشة جودة الحياة بفعالية وتفاعل، مما ينعكس على جوانب الصحة النفسية الايجابية والنمو السوي، والشعور بالأهمية لدى الأفراد بأنهم أشخاص يستحقون الأفضل اتجاه الخدمات المقدمة لهم ومدى الاحساس الذي يشعر به المواطنين من أهميتهم في الحياة، حيث يقدم لهم الأفضل ومواكبة ما يقدم مضاهي للخدمات التي تقدمها الدول المتقدمة لمواطنيها (عبد الرؤوف، 2018، ص.24).

2.3 جودة الحياة كنموذج للتنمية المستدامة: تطور مفهوم التنمية مع تطور البعد البشري في الفكر الاقتصادي السائد بحيث خلال الخمسينات اهتم بمسائل الرفاه الاجتماعي، لينتقل خلال الستينات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب، ثم خلال السبعينات إلى التركيز على تخفيف حدة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية للبشر، غير أن خلال الثمانينات نجد إغفال الجانب البشري حيث تم التركيز على سياسات التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وعند بداية التسعينات بادر برنامج الأمم المتحدة إلى إعادة التركيز على الجانب البشري في التنمية (مراد، جوان 2010، ص.133).

وبالتالي نموذج جودة الحياة يحقق أبعاد التنمية المستدامة، والتي تتجاوز الجوانب المادية للتنمية المعبر عنها في النمو الاقتصادي للناتج المحلي ونصيب الفرد منه، إلى ضرورة تحسين الحياة المعيشية للأفراد من خلال الاهتمام بالجوانب الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن ومواصلات وغيرها من المستلزمات الضرورية لضمان حياة يومية لائقة، دون إغفال الجانب البيئي من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة والعمل على تخفيف التلوث البيئي وغيرها من القضايا البيئية التي أصبحت محط اهتمام دول العالم نظراً للتحديات المناخية التي أصبحت تشكل خطراً على حياة البشرية.

3.3 قياس جودة الحياة: اختلفت الآراء حول وضع معايير لقياس جودة الحياة، وينبع هذا الاختلاف من

عدم تحديد مفهوم دقيق للحياة الجيدة، فقد تعدد هذه المفاهيم وتباينت. وفي هذا الخصوص حدد فلوفيلد مؤشرات جودة الحياة فيما يلي (منسي و كاظم، 2006، ص.65):

✚ **المؤشرات النفسية:** وتبدي في شعور الفرد بالقلق أو الاكتئاب، أو التوافق مع المرض، أو الشعور بالسعادة والرضا؛

✚ **المؤشرات الاجتماعية:** وتتضح من خلال العلاقات الشخصية ونوعيتها، فضلا عن ممارسة الفرد للأنشطة الاجتماعية والترفيهية؛

✚ **المؤشرات المهنية:** وتتمثل بدرجة رضا الفرد عن مهنته وحبه لها، والقدرة على تنفيذ مهام وظيفته، وقدرته على التوفيق مع واجبات عمله.

وقد حاولت العديد من الجهات والهيئات الدولية وضع مؤشرات لقياس جودة الحياة كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من خلال تطوير مجموعة من المؤشرات لقياس مختلف الموضوعات المتعلقة بالرفاه، وتغطي هذه المؤشرات إحدى عشر موضوعا تتعلق بقياس الرفاهية وجودة الحياة وتتمثل فيما يلي: الدخل، العمل، الاسكان، التعليم، الصحة، البيئة، الأمن، المشاركة المدنية والحوكمة، الوصول إلى الخدمات، المجتمع، الرضا عن الحياة (OECD, 2016)

وبالتالي ولا يوجد مؤشر موحد لقياس جودة الحياة، بحيث اختلفت المؤشرات من جهة لأخرى، مع الاتفاق على جوانب أساسيه مثل: الصحة، والاسكان، التعليم، وتوفير الأمن وغيرها من المؤشرات التي تركز على الانسان، والتي تهدف في مجملها إلى الوصول إلى الرضا عن الحياة، وقد جاء هذا المفهوم لتحويل التركيز على التنمية من منظور مادي متمثل في نمو الناتج ونصيب الفرد منه إلى التركيز على كل الجوانب التي تحقق الرفاه الذاتي وتحسن نوعية الحياة.

4. دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة:

1.4 مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الجزائر والامارات: يشكل قياس الاقتصاد الرقمي في العالم اشكالية كبيرة، فلا يوجد اتفاق على مجموعة ثابتة من المؤشرات يمكن الاعتماد عليها في تحديد مدى تطور الدول في التحول نحو الاقتصاد الرقمي، وفي هذا الإطار قامت العديد من المنظمات الدولية بوضع العديد من

المؤشرات التي تسعى لوضع إطار لقياس الاقتصاد الرقمي، وفيما يلي نقدم بعض من هذه المؤشرات مع تحديد أداء كلا من الجزائر والامارات.

أ. **مؤشر الجاهزية الشبكية:** قام المنتدى الاقتصادي العالمي بتطوير مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI)، وهو مقياس من واحد (الأسوأ) إلى سبعة (الأفضل) مدى استفادة الاقتصاد من الفرص التي تنتجها تكنولوجيا المعلومات (Francisco & José, 2017,P.17)، أي يقيس المؤشر قدرة 148 اقتصادا على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في تحقيق النمو والحياة الكريمة.

ويساعد هذا المؤشر في تقييم قدرة البلدان على الاستفادة من الثورة الرقمية، بالإضافة إلى أداء البلدان في الابتكار ويعتمد على جمع بيانات 53 مؤشرا لتحديد الاستعداد الشبكي أي ما إذا كان بلد ما يمتلك المحركات اللازمة للتكنولوجيات الرقمية، وما إذا كانت هذه التقنيات تؤثر فعلا على الاقتصاد والمجتمع (World Economic Forum, 2016,P.5). ويقيم هذا المؤشر سعي الدول للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات من عدة محاور تشمل (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2014):

✓ تكلفة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لإتاحة الفرصة للكفاءات اللازمة وحضورها لضمان الاستخدام الأمثل؛

✓ زيادة كفاءة تكنولوجيا المعلومات واستخدامها فيما بين الحكومات وقطاع الأعمال والأفراد؛

✓ بيئة الأعمال والابتكار، والإطار السياسي والتنظيمي؛

✓ التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الجدول 1: أداء الجزائر والامارات مقارنة بباقي الدول العربية في مؤشر الجاهزية الشبكية (2016)

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر (7-0)	الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر (7-0)
26	الامارات	5.3	78	المغرب	3.9
27	قطر	5.2	81	تونس	3.9
28	البحرين	5.1	88	لبنان	3.8
33	السعودية	4.8	96	مصر	3.7
53	عمان	4.3	117	الجزائر	3.2

60	الأردن	4.2	136	موريتانيا	2.5
61	الكويت	4.2	المتوسط العربي		4.16

Source : (World Economic Forum, 2016,P.16)

احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 26 من بين 139، تليها كلا من قطر والبحرين، وأظهرت الامارات جاهزية رقمية عالية مقارنة بباقي الدول العربية، وترجع النتائج الإيجابية لدولة الامارات إلى توفير البيئة التكنولوجية وارتفاع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الأفراد والمؤسسات والحكومة وبالتالي نجاح المجتمع ككل في تبني التحول الرقمي، وهذا ما تفتقر له باقي الدول. أما أداء الجزائر فكان الأضعف واحتلت المرتبة 117 عالميا وما قبل الأخيرة عربيا وهو ما يؤكد التأخر الكبير للجزائر مقارنة بالدول العربية.

ب. مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI): يعتبر مؤشر تطور الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أداة قياس تتكون من 11 مؤشرا، ويعكس هذا المؤشر التقدم في الدول بشكل مباشر على ثلاثة مؤشرات رئيسية (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية، 2017):

✓ **النفاذ:** يقيم جاهزية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتوافر البنية التحتية والنفاذ؛

✓ **الاستخدام:** يقيم كثافة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتعكس كثافة استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من قبل المجتمع؛

✓ **المهارات:** يقيم المهارات والامكانيات الضرورية لاستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بكفاءة عالية.

الجدول 2: أداء الجزائر والإمارات في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (2017)

المؤشر	الامارات	الجزائر	الدول العربية	العالم
مؤشر تطور الاتصالات وتكنولوجيا	7.21	4.76	4.84	5.11
المؤشر الفرعي للنفاذ	8.11	5.14	5.51	5.59
المؤشر الفرعي للاستخدام	7.09	3.38	3.96	4.26
المؤشر الفرعي للمهارات	5.63	6.29	5.26	5.85

Source : (ITU, 2017)

يبين الجدول السابق النتائج المتباينة بين الجزائر والامارات في المؤشرات الفرعية لمؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقدر الفارق بـ 2.45 نقطة وهو ما يؤكد وجود فجوة رقمية بين البلدين بسبب تفوق الامارات على المستوى العربي والعالمي في مجال التحول نحو الاقتصاد الرقمي مقابل التأخر الكبير للجزائر في هذا المجال.

وقد أدت الجهود التي بذلتها حكومة الإمارات العربية المتحدة على مدى السنوات الـ 15 الماضية إلى جعل الإمارات واحدة من أكثر دول العالم اتصالا، حيث تمتلك جميع منازلها تقريبا إمكانية الوصول إلى الإنترنت ويستخدم معظم مواطنيها الإنترنت بشكل منتظم، وتعد دولة الإمارات رائدة عالميا في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتخطط لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لديها من خلال كونها واحدة من أوائل الدول التي تقوم بنشر شبكات وخدمات (5G) (ITU Report, 2017, P.200)

ج. مؤشرات أخرى: يعتمد التحول نحو الاقتصاد الرقمي على العديد من الدعائم والتي من أهمها البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، التعليم ورأس المال البشري، الابتكار ودعم مجال البحث والتطوير بالإضافة على توفير البيئة القانونية الحاضنة للاقتصاد الرقمي الجديد، باعتبار أن العالم الافتراضي الرقمي يحتاج إلى أسس وقوانين جديدة لتنظيم هذا الاقتصاد الغير تقليدي. وفيما يلي أداء الجزائر والامارات في مؤشرات مختلفة لتبيين بشكل أوضح وضع البلدين بالنسبة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي.

الجدول 3: أداء الجزائر والإمارات في مؤشرات مختلفة

البلد	مؤشر المعرفة العربي (2016)		مؤشر المعرفة العالمي (2017)		مؤشر التنافسية العالمي (2017)	
	القيمة	المرتبة عربيا	القيمة	المرتبة عالميا	القيمة	المرتبة عالميا
الجزائر	43.54	12	40	96	4.07	87
الامارات	74.08	1	59	25	5.3	17

المصدر: من اعداد الباحثين:

- الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، (2016).

• (الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، 2017).

• (World Economic Forum, 2017-2018).

يصدر كلا من مؤشر المعرفة العربي ومؤشر المعرفة العالمي عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة بالاشتراك مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة، وتصدر الاشارة إلى أنه تم نشر مؤشر المعرفة العربي في عامي 2015 و2016، وفي عام 2017 تم إطلاق مؤشر المعرفة العالمي.

ومن خلال الجدول السابق يمكن القول أن دولة الامارات احتلت المراتب الأولى عربيا في أغلب المؤشرات الصادرة عن مختلف الهيئات، وتعود هذه النتيجة إلى الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وتوفير البنية التحتية اللازمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى السعي الدائم لتحويل أغلب المدن الامارتية إلى مدن ذكية وأبرز مثال على ذلك مدينة دبي الذكية والتي اصبحت مركز استقطاب عالمي. أما الجزائر فقد تبين من خلال أغلب المؤشرات المدروسة التأخر الكبير في التحول نحو الاقتصاد الرقمي بسبب ضعف البنية التحتية وعدم توفير الموارد البشرية اللازمة لقيادة التحول الرقمي، بالإضافة إلى إهمال البحث والتطوير.

2.4. مؤشرات جودة الحياة في الجزائر والامارات:

1.2.4. مؤشرات التنمية البشرية: إن مفهوم التنمية البشرية يشكل تطورا بارزا في مفهوم التنمية، وهو يركز على مقولة أن: "البشر الثروة الحقيقية للأمم"، وبالتالي فإن غاية التنمية ينبغي أن تركز على توسيع خياراتهم وتحقيق رفاهيتهم بالدرجة الأولى، وتشمل بالأساس الحياة الصحية والتي تقاس بالعمر المتوسط عند الولادة، والحصول على المعارف والموارد الضرورية لتحقيق مستوى معيشة ملائم (عبد اللطيف وسانية، 2014، ص.179).

الجدول 4: تطور مؤشر التنمية البشرية في الفترة 2012-2015

السنة		2012	2013	2014	2015	2016	2017
الامارات	المؤشر	0.818	0.827	0.835	0.840	0.862	0.863
	المرتبة عربيا	2	3	3	3	1	1
	المرتبة عالميا	41	40	41	42	33	34
الجزائر	المؤشر	0.713	0.717	0.747	0.749	0.752	0.754
	المرتبة عربيا	11	11	9	8	8	8

85	83	83	83	93	93	المرتبة عالميا	
----	----	----	----	----	----	----------------	--

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة.

تعتبر دولة الامارات من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، وهذا حسب تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، والتي كانت نتيجة الامارات في كل تقاريرها ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا باحتلالها المراتب الأولى عربيا، بمؤشر بلغت قيمته أكثر من 0.8. اما الجزائر فهي ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة بمؤشر تجاوز 0.7 في تقارير التنمية البشرية للسنوات الأخيرة. وبالتالي يمكن القول أن كلا البلدين حقق نتائج جيدة في مجال التنمية البشرية مع تفوق الامارات.

ويعد دليل التنمية البشرية بمثابة مقياس مختصر للتنمية البشرية إذ يقيس متوسط الانجازات المحققة في بلد ما لثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي (البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، 2007:1) مستوى معيشي لائق ويتم قياسه وفقا للنتائج المحلي الاجمالي للأفراد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي؛2) اكتساب المعرفة ويتم قياسها وفقا لمعدل الامام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ومجموع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا؛3) حياة مديدة وصحية ويتم قياسها وفقا لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

2.2.4 مؤشر ميرسر لجودة الحياة: تعتبر شركة ميرسر Mercer احدى الشركات الرائدة عالميا في مجال الاستشارات الادارية والاستراتيجية مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية، وتقوم هذه الشركة بإصدار تقرير سنوي عن جودة الحياة في العديد من دول العالم استنادا لمجموعة من المؤشرات. كما تقوم "ميرسر" بتقييم الأوضاع المعيشية المحلية في أكثر من 450 مدينة شملتها الدراسة الاستقصائية حول العالم. يتم تحليل ظروف المعيشة وفقاً لعوامل 39، مجمعة في 10 محاور (Mercer Company site, 2018) :

- ✓ البيئة السياسية والاجتماعية (الاستقرار السياسي، الجريمة...);
- ✓ البيئة الاقتصادية (قواعد صرف العملات، الخدمات المصرفية...);
- ✓ البيئة الاجتماعية الثقافية (توافر وسائل الاعلام والرقابة، القيود المفروضة على الحرية الشخصية);
- ✓ الاعتبارات الطبية والصحية (اللوازم والخدمات الطبية، مياه الصرف الصحي، التلوث..);

- ✓ المدارس والتعليم (معايير وتوافر المدارس الدولية)؛
- ✓ الخدمات العامة والنقل (الكهرباء والماء والنقل العام وازدحام المرور)؛
- ✓ الترفيه (المطاعم والمسارح ودور السينما والرياضة والترفيه)؛
- ✓ السلع الاستهلاكية (توافر المواد الغذائية/الاستهلاك اليومي، السيارات...)
- ✓ السكن (الايجار، الأجهزة المنزلية، خدمات الصيانة)؛
- ✓ البيئة الطبيعية (المناخ، سجل الكوارث الطبيعية).

الجدول 6: ترتيب المدن العربية حسب مؤشر جودة الحياة لسنة 2018

الترتيب العالمي	الدولة	المدينة	الترتيب العالمي	الدولة	المدينة
165	مصر	القاهرة	74	الامارات	دبي
166	السعودية	الرياض	77	الامارات	ابوظبي
169	السعودية	جدة	105	عمان	مسقط
180	لبنان	بيروت	110	قطر	الدوحة
184	الجزائر	الجزائر	114	تونس	تونس
218	ليبيا	طرابلس	117	المغرب	الرباط
221	موريطانيا	نواكشوط	119	الأردن	عمان
225	سوريا	دمشق	124	المغرب	الدار البيضاء
227	السودان	الخرطوم	126	الكويت	الكويت العاصمة
229	اليمن	صنعاء	134	البحرين	المنامة
231	العراق	بغداد			

المصدر: (مؤسسة ميرسر العالمية للاستشارات، 2018).

احتلت دبي المرتبة الأولى في جودة الحياة على المستوى العربي بحسب تقرير شركة "ميرسر" العالمية لجودة الحياة، وجاءت المدينة في المرتبة 74 عالميا، تليها أبو ظبي في المرتبة 77. وشمل التقرير 231 مدينة احتلت فيها فيينا المرتبة الأولى عالميا، والعاصمة بغداد العراقية المرتبة الأخيرة. أما الجزائر فقد احتلت المرتبة 184، يمكن القول أن هناك تأخر كبير في مؤشرات جودة الحياة إذ يمكن اعتبار الجزائر تحتل المراتب الاخيرة عربيا حيث أنها تفوقت في الترتيب على دول عربية تعاني من حروب وعدم استقرار سياسي.

3.2.4 مؤشرات أخرى: ويمكن قياس جودة الحياة بالاعتماد على مؤشرات أخرى لجودة الحياة المتوفرة على قاعدة البيانات نوميبو ويعتبر هذا الموقع أكبر قاعدة بيانات في العالم حول المدن والبلدان في جميع أنحاء العالم، حيث يقدم معلومات حديثة عن ظروف المعيشة العالمية بما في ذلك تكاليف المعيشة، ومؤشرات الإسكان، والرعاية الصحية، وحركة المرور، والجريمة والتلوث (موقع NUMBEO، 2018).

الجدول 7: أداء مدينة دبي والجزائر في مؤشر جودة الحياة لسنة 2018

المؤشر	الامارات		الجزائر	
	قيمة	النتيجة	قيمة المؤشر	النتيجة
القدرة الشرائية	150.05	مرتفع جدا	32.34	منخفض جدا
مؤشر الأمان	81.29	مرتفع جدا	49.51	متوسط
الرعاية الصحية	67.21	مرتفع	55.44	متوسطة
مؤشر المناخ	50.27	معتدل	94.82	مرتفع جدا
تكاليف المعيشة	53.62	منخفضة	30.54	منخفضة جدا
سعر العقار إلى نسبة الدخل	3.56	منخفض جدا	21.12	مرتفع جدا
مؤشر حركة المرور	42.15	معتدل	47.20	مرتفع
مؤشر التلوث	53.27	معتدل	64.69	مرتفع
مؤشر جودة الحياة	178.79	مرتفع جدا	100.57	متوسط

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (Numbeo, 2018)

من خلال الجدول السابق يمكن القول أن المدن الاماراتية حققت نتائج عالية فيما يخص القدرة الشرائية ومؤشر الأمان وتوفير الرعاية الصحية وغيرها من المؤشرات التي جعلت الامارات تتوفر على جودة حياة تجعلها تنافس الدول العالمية على الرفاهية وتوفير مستوى معيشي مرتفع لمواطنيها. وكانت نتيجة الجزائر في هذا المؤشر معاكسة للوضع في المدن الاماراتية حيث جاءت نتائج المؤشرات الفرعية بين منخفض جدا ومتوسط، وبالتالي يجب الجزائر.

4. دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة:

يساهم التحول الرقمي في تحقيق النمو الاقتصادي، ما يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، كما

أن التحول الرقمي قد يكون له أثر إيجابي على الشمول المالي والاجتماعي، والقضاء على الفقر، وزيادة فرص الحصول على خدمات رعاية صحية وتعليمية عالية الجودة، فضلا عن الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (إنريكو بيني وآخرون، 2016). ويتمتع الاقتصاد الرقمي بمزايا اقتصادية واجتماعية لا تعد ولا تحصى، وبالتالي هناك علاقة قوية بين التحول الرقمي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما ينعكس بشكل إيجابي على تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق جودة الحياة. يمكن أن يكون للتحول الرقمي تأثير كبير على الاقتصاد والمجتمع. فهو يساهم في النمو الاقتصادي، ويخلق فرص عمل، وهو عامل رئيسي لزيادة الإنتاجية. كما يمكن أن يكون للرقمنة أيضا تأثير إيجابي على الحد من الفقر، وزيادة إمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم وتحسين جودتها، والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (Tarek Elmasry and Others, 2016).

الجدول 8: الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتحول الرقمي

Social Impact الأثر الاجتماعي		Economic Impact الأثر الاقتصادي	
أظهرت التجارب في بلدان مثل بوليفيا والهند أن التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تكون أداة لإدراجها وزيادة الدخل بين الفئات المحرومة.	الفقر	النمو الاقتصادي	اختراق رقمي متزايد له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.
	الرعاية الصحية	خلق فرص العمل	كل وظيفة رقمية تخلق من 2-4 وظائف في قطاعات أخرى من الاقتصاد، بالإضافة إلى أن تلك الوظائف عالية القيمة .
يمكن من توفير التعليم للمواطنين بتكلفة منخفضة وجودة جيدة باستخدام أدوات التعليم الإلكتروني.	التعليم	الإنتاجية	الصناعات التي تسخر أكثر التجربة الرقمية تريد من الإنتاجية، كما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق أفضل استخداما رقميا تنمو بشكل أسرع.
يقدم التحول الرقمي مساهمات هائلة للبيئة: تتمثل في تخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون بـ 15%، عن طريق استخدام الشبكات الذكية.	البيئة		

هناك دليل على تأثير الرقمية على الحد من الجريمة، وزيادة السلامة على الطرق ، وتعزيز الشمول المالي ، وتحسين الزراعة.	أخرى		
--	------	--	--

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: (Tarek Elmasry and Others, 2016)

وبالتالي يمكن القول أن تبني الاقتصاد الرقمي يعتبر النموذج الأمثل لتحقيق مفهوم جودة الحياة بكل أبعاده، فالتحول الرقمي يؤدي إلى تحقيق مستوى المعيشة والرفاهية المنشودة، والتي تسعى لتحقيقها كل دول العالم. وفي ظل الثورة الرقمية والتأثيرات التي تمارسها التقنيات الرقمية التي أصبحت جزء من الحياة اليومية، أصبح لزاما على كل الدول تبنيها وتسخيرها بشكل ايجابي لخدمة الأفراد والمجتمع للوصول إلى أقصى درجات الرفاهية.

ولدراسة دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق نموذج جودة الحياة ندرس حالة الامارات، وهذا بسبب نجاحها في التحول الرقمي واحتلالها المراتب الأولى عربيا ومراتب متقدمة عالميا. أما حالة الجزائر فلا بد من تحقيق التحول الفعلي إلى الاقتصاد الرقمي حتى يصبح له دور في تحقيق جودة الحياة في الجزائر.

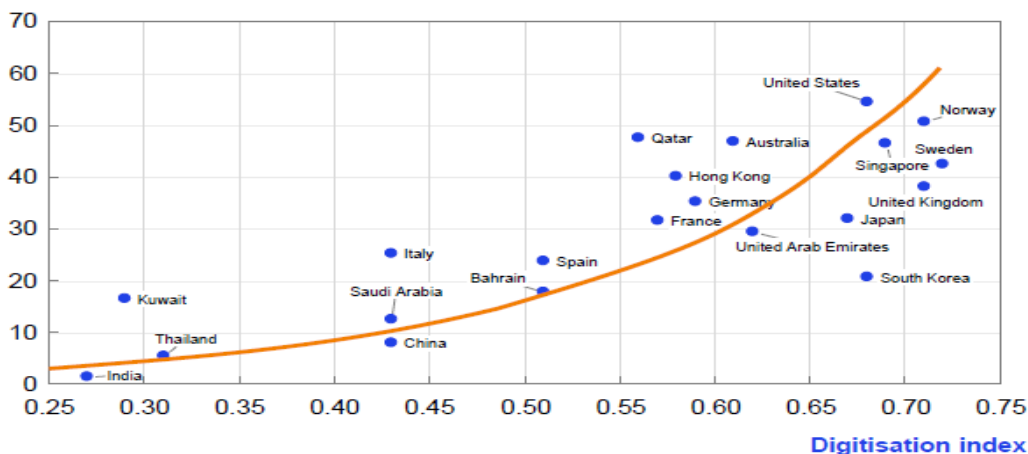
1.4. الأثر الاقتصادي للاقتصاد الرقمي في الامارات: يتسارع الاقتصاد الرقمي في الانتشار بشكل كبير في الامارات ليرسخ صدارة الدولة عربيا في التجارة الالكترونية، حيث يساهم الاقتصاد الرقمي بـ 4.3% من الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة إلى أن 40% من سكان الامارات يستخدمون الخدمات الرقمية الحكومية أكثر من مرة في الأسبوع. كما أن الاقتصاد الرقمي في الامارات ينمو أضعاف نمو قطاعات الاقتصاد التقليدي، ويعود هذا إلى الاستثمار الموجه نحو تحديث وتطوير البنية التحتية الخاصة بالاقتصاد الرقمي (عبد الحفيظ، 2017)

أ. الناتج المحلي الاجمالي: ولفهم العلاقة بين التأثير الرقمي والاقتصادي، أكدت دراسة قامت بها شركة McKinsey، حول العلاقة بين المؤشر الرقمي والناتج المحلي الإجمالي. ونتائج التحليل أكدت وجود علاقة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الدولة ونقاطه في المؤشر الرقمي لشركة مكنسي وتشير النتائج إلى أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والرقمنة هي حلقة إيجابية: فكلما سمح الناتج المحلي الإجمالي الأعلى للبلدان بإنفاق المزيد على التحول الرقمي ، كلما زاد من أداء البلد في المؤشر الرقمي (Tarek Elmasry

.and Others, 2016).

الشكل 1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لسنة 2015 (آلاف دولار)

Non-oil GDP per capita, 2015, USD, thousands

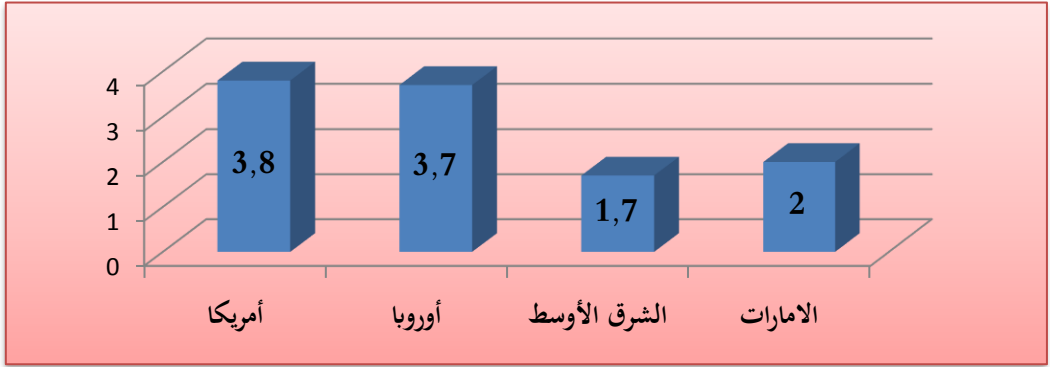


المصدر: (Tarek Elmasry and Others, 2016,P.26)

ويظهر الشكل السابق أنه كلما ما كان التحول الرقمي (معبر عنه بالمؤشر الرقمي) في الامارات كبيرا، كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي غير النفطي، وهذا ما يؤكد دور الاقتصاد الرقمي في الرفع من المستوى المعيشي من خلال المساهمة في زيادة دخل الفرد الحقيقي.

ب. **خلق فرص العمل:** تعد الامارات من بين أكثر الدول تطورا في مجال التكنولوجيا وتبني التقنيات الحديثة، وفي اطار الجهود المبذولة لدعم التحول الرقمي تم تأسيس مدينة "دبي الذكية"، والتي تعتبر العمود الفقري الرقمي لمشروع المدينة الذكية، وتعمل هذه المنصة المتطورة على توحيد البنية التحتية الرقمية للمدينة وتوفير الخدمات والتطبيقات الذكية لجميع سكان وزوار المدينة، كما أن الاستثمار في مثل هذه المبادرات يلعب دورا حيويا في خلق فرص عمل جديدة في المستقبل (فريد فريديوني، 2018).

الشكل 2: نسبة العاملين من ذوي الكفاءات الرقمية (% من إجمالي العاملين)



المصدر: (Tarek Elmasry and Others, 2016,P.31)

بلغ نصيب الوظائف الرقمية من القوى العاملة في الامارات 2%، وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببلدان الشرق الأوسط، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة في الامارات بفضل الاستثمار المستمر في القطاع الرقمي، وبالتالي الحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة التي تمتلك القدرات الرقمية وهذا منة خلال المجهودات التي تبذلها الحكومة الاماراتية في الرفع من التعليم العالي وتحسين جودته.

2.4. الأثر الاجتماعي للاقتصاد الرقمي في الامارات:

أ.الرعاية الصحية: يعد مشروع الملف الوطني الصحي الموحد الذي أعلنته وزارة الصحة ووقاية المجتمع الاماراتي تحت عنوان "رعايتي" مثال على مساهمة الاقتصاد الرقمي في الرعاية الصحية، ويهدف هذا لبناء نظام صحي يستند إلى أعلى المعايير العالمية، وترسيخا لمكانة دولة الامارات العربية على خريطة الابتكار العالمية في صناعة الصحة الالكترونية، ويعتبر هذا المشروع الأول من نوعه على مستوى الشرق الأوسط من حيث ربط مختلف الجهات الصحية (سامي عبد الرؤوف، 2018).

ويمثل رعايتي منصة صحية رقمية، تتيح الوصول إلى بيانات المرضى في أي مستشفى ما يساعد على اتخاذ القرارات بشكل أفضل، وتوفير الوقت وتحسين إدارة نفقات الرعاية الصحية والحصول على نتائج صحية أفضل من خلال إشراك الأفراد والأسرة والرعاية الصحية، وبموجب هذا المشروع تم تخصيص سجل فردي إلكتروني موحد للمريض يشمل المعلومات الطبية كاملة، ما يمكن الطبيب من الحصول على ملف المريض مباشرة بغض النظر عن آخر مكان تم تلقي العلاج فيه (جريدة الشرق الأوسط، 2018/02/06).

ب.التعليم: بينت دراسة قامت بها شركة جوجل بأن دولة الإمارات حققت تقدماً ملحوظاً من حيث الاستثمار في التعليم الرقمي وتعزيز الابتكار الرقمي في القطاعين العام والخاص مشيرة الى انه لتوسيع نطاق هذه المكاسب ودعم النمو المستمر للاقتصاد الرقمي، سيكون من المهم لحكومة دولة الإمارات أن تعمل على تغذية سوق العمل بالكوادر والمهارات البشرية التي تتمتع بالقدرة العلمية والمهنية العالية في الاقتصاد الرقمي (موقع عين الرياض، 2017/12/2).

وبات التعليم الرقمي اليوم معياراً لجودة خدمات التعليم، وقد أدركت الامارات ذلك، فعملت على الانتقال بالمؤسسات التعليمية المختلفة من التعليم التقليدي المعتمد على الأوراق إلى التعليم الرقمي، الذي يتبنى استخدام التكنولوجيا الحديثة، للارتقاء بالمنظومة التعليمية الوطنية. وشهدت الامارات في عام 2012 إطلاق برنامج "محمد بن راشد للتعليم الذكي" الذي شمل العديد من المدارس ومؤسسات التعليم العالي الحكومية. وقد نالت المبادرة الاشادة والتقدير من جهات اقليمية ودولية مرموقة، مثل "القمة العالمية لمجتمع المعلومات" التي عقدت في جنيف (جريدة الاتحاد، 2014/10/10).

5. خاتمة:

بفضل الاقتصاد الرقمي تمكنت الامارات من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والذي انعكس بشكل ايجابي على تحسين جودة حياة مواطنيها، وقد تم التأكد من دور التحول الرقمي في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة، والرفع من مستوى الرعاية الصحية بالاعتماد على التقنيات الرقمية، بالإضافة إلى بلوغ التعليم الاماراتي مراكز متقدمة بفضل الاعتماد على التعليم الالكتروني. كما تم التأكيد من تأثير التقنيات الرقمية على تحسين النقل والمواصلات والأمن وبناء المدن الذكية، والتخفيف من حدة التلوث البيئي وغيرها. وبالتالي يعتبر النموذج الاماراتي الأنجح على مستوى الشرق الأوسط في التحول نحو الاقتصاد الرقمي وتحقيق جودة الحياة، مما جعلها تنافس الدول المتقدمة في مؤشرات عديدة والتي صنفت المدن الاماراتية من أرقى المدن وأكثرها تطوراً على مستوى العالم. ومن خلال ما سبق يجب على الجزائر الاستفادة من التجربة الاماراتية وتحقيق التحول إلى الاقتصاد الرقمي الذي يتطلب بذل مجهودات واسعة على كافة المستويات.

6. قائمة المراجع:

- اسماعيل عبد الرؤوف. (2018). المدينة الذكية: استراتيجية دعم التحول الرقمي. دار روابط للنشر والمعلومات، مصر.
- الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. (2016). مؤشر المعرفة العربي.
- الأمم المتحدة ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. (2017). مؤشر المعرفة العالمي.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. (2007). دليل التنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية 2008/2007.
- المنتدى الاقتصادي العالمي. (2014). ملخص عن تقرير تكنولوجيا المعلومات.
- إنريكو بيني وآخرون. (2016). الاقتصاد الرقمي في الشرق الأوسط: تحويل المنطقة إلى اقتصاد رقمي رائد.
- تاريخ الاسترداد 2018/06/23، من موقع شركة مكنزي: www.mckinsey.com
- بوراس نادية. (2018/2017). معايير تقويم جودة خدمات الحكومة الالكترونية في ظل اقتصاد المعرفة: دراسة مقارنة لخدمات الحكومة الالكترونية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2.
- بيانات البنك الدولي. (2016). تاريخ الاسترداد 2018/08/05، من <https://data.albankaldawli.org>
- جريدة الاتحاد. (10 10، 2014). الامارات رائد التعليم الرقمي. تاريخ الاسترداد 2018/06/24، من www.alittihad.ae
- جريدة الشرق الأوسط. (06 02، 2018). تحول الكتروني لمستشفيات الامارات. تاريخ الاسترداد 2018/06/22، من <https://aawsat.com>
- سامي عبد الرؤوف. (31 01، 2018). الملف الصحي الموحد بين الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية خلال العام. تم الاسترداد من جريدة الاتحاد: www.alittihad.ae/details.php?id=7334
- عبير عبد الحفيظ. (30/11/2017). الاقتصاد الرقمي في الدولة يسهم بنسبة 4.3% من الناتج المحلي،

- الامارات اليوم. تاريخ الاسترداد 2018/06/23، من www.emaratalyoum.com
- فريد فريدوني. (20 5، 2018). المهارات الرقمية تعزز اقتصاد الامارات. تاريخ الاسترداد 2018/06/20، من جريدة البيان: www.albayan.ae
- فريد نجار. (2007). الاقتصاد الرقمي: الانترنت وهيكله الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية. الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، ص.30.
- محمود عبد الحليم منسي، و علي مهدي كاظم. (18 و 19 ديسمبر، 2006). مقياس جودة الحياة. وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة. جامعة السلطان قابوس، مسقط.
- مركز الاحصاء الاماراتي. (2015). مؤشرات التنمية المستدامة في أبوظبي. الامارات.
- مصطفى عبد اللطيف، و عبد الرحمان سانية. (2014). دراسات في التنمية الاقتصادية. مكتبة حسين العصرية: بيروت، لبنان.
- مؤسسة ميرسر العالمية للاستشارات. (2018). تاريخ الاسترداد 2018/06/01، من www.mercer.com
- موقع عين الرياض. (02 12، 2017). ورشة عمل تستعرض نتائج دراسة تعزيز الاقتصاد الرقمي في دولة الامارات. تاريخ الاسترداد 2018/06/23، من <http://www.eyefriyadh.com>
- ناصر مراد. (جوان 2010). التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل، العدد 26.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردنية. (2017). ملخص عن تقرير قياس مجتمع المعلومات ل2016 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات.
- World Economic Forum. (2016). *The Global Information Technology Report*. Francisco, J. L., & José, E. (2017). *Value In Digital world*. Switzerland: palgrave macmillan.
- G20. (2016). Digital Economy and Cooperation Initiative. China.
- ITU. (2017). *ICT Development Index2017*. Consulté le 10/06/2018, sur www.itu.int/net4/itu-d/idi/2017/index.html
- ITU Report. (2017). *Measuring The Information Society* . Volume2, ICT country profiles.

- Mercer Company site. (2018). Consulté le 20/06/2018, Newsroom : Vienna
Tops Mercer's Quality of Living Ranking: www.mercer.com
- Numbeo. (2018). *Quality of Life Index*. Récupéré sur www.numbeo.com
- OECD. (2016). *Well-being Topics and Indicators*. Consulté le 16/08/2018,
sur www.oecd.org/regional/regional-policy/website-topics-indicators-overview.pdf
- Numbeo site. (2018). Consulté le 01/03/2019, sur www.numbeo.com
- Tarek Elmasry and Others. (2016). Digital Middle East : Transforming the
region into a leading digital economy. McKinsey Company.
- World Economic Forum. (2017-2018). *The Global Competitiveness Report*.